

مراسيم تنظيمية

- بناء على تقرير وزير التجارة،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 99-4 و 143 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 16 منه،

مرسوم تنفيذي رقم 19-12 مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1440 الموافق 24 جانفي سنة 2019، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018 والمتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد.

إنّ الوزير الأول،

- من طرف معطوبي حرب التحرير الوطني وأبناء الشهداء المعوقين، في إطار أحكام المادة 16-178، المعدلة والمتممة، من قانون المالية التكميلي لسنة 1983،

- من طرف المواطنين غير المقيمين أثناء تغيير إقامتهم، في إطار أحكام المادة 202 من القانون رقم 07-79 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمّم،

- من طرف الأشخاص المصابين بإعاقة حركية في إطار مدني، طبقا لأحكام المادة 59 من قانون المالية لسنة 1979، المعدلة والمتممة،

- من طرف الأعوان الدبلوماسيين والقنصليين ومن يمثلهم وكذا أعوان ممثلات الشركات والمؤسسات العمومية بالخارج، الموضوعين تحت سلطة رؤساء الهيئات الدبلوماسية، في إطار أحكام المادة 110، المعدلة والمتممة، من قانون المالية لسنة 1990،

- من طرف المهمات الدبلوماسية أو القنصلية وممثلات الهيئات الدولية المعتمدة في الجزائر وكذا من طرف أعوانهم.

المادة 3: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 17 جمادى الأولى عام 1440 الموافق 24 جانفي سنة 2019.

أحمد أويحيى

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 17-242 المؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1438 الموافق 15 غشت سنة 2017 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 17-243 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1438 الموافق 17 غشت سنة 2017 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018 والمتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد، المعدل والمتمّم،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تستبدل قائمة البضائع الخاضعة للتعليق المؤقت عند الاستيراد، المذكورة في ملحق المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018 والمذكور أعلاه، بالقائمة المرفقة بهذا المرسوم .

المادة 2 : لا تخضع لأحكام هذا المرسوم، السيارات المستوردة :

- في إطار نظام المجموعات الموجهة للصناعات التركيبية، المنصوص عليها بموجب المادة 58 من قانون المالية لسنة 2000،

- من طرف الأشخاص الطبيعيين لاحتياجاتهم وبعملاتهم الصعبة الخاصة، المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 68 من قانون المالية لسنة 1999، المعدلة والمتممة،

الملحق

قائمة البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد

الرقم	البند/ البند التعريفي الفرعي	التسمية
1	87.01	جرارات (عدا قاطرات الجرارات الداخلة في البند 87.09)
2	87.02	مركبات ذات محرك لنقل عشرة أشخاص أو أكثر مع احتساب السائق
3	87.03	سيارات سياحية وسيارات أخرى موجهة خصيصا لنقل الأفراد (عدا الداخلة في البند 87.02) بما في ذلك سيارات من نوع "برايك" وسيارات السباق
4	87.04	سيارات ذات محرك لنقل البضائع
5	87.05	سيارات لاستعمالات خاصة، مغايرة للعربات المصنوعة خصيصا لنقل الأشخاص أو السلع (مثل سيارات القطر والسيارات بالمرافع وسيارات إطفاء الحرائق وسيارات خلط الخرسانة وسيارات الكنس وعربات فارشة وسيارات الورش المتنقلة وسيارات التصوير بالأشعة)